

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

نتيجة للصراع بين إيران والولايات المتحدة ومشاكل المُرور عبر هُرمز

تعويل متزايد لدول الخليج المصدِّرة على التخزين الخارجي للنفط

د. ناجي أبي عاد

مستشار أول في شؤون الطاقة ـ مركز الخليج للأبحاث

خبير دولي في شؤون الطاقة

نوفمبر ٢٠٢٦



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتنامي حالة عدم اليقين في الخليج، تولي الدول المُصدِّرة للنفط في المنطقة اهتماماً أكبر بالتخزين الخارجي للخام بوصفه أداةً أساسية لحماية الصادرات، وتعزيز سلاسل التوريد، والحفاظ على الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، والحد من ضعفها أمام القيود أو الاضطرابات عند نقاط الاختناق البحرية الحيوية. ويأتي هذا التحول بعد تصاعد المخاطر الأمنية المحيطة بالملاحة عبر مضيق هرمز خلال الأشهر التسعة الماضية. ونظراً لمرور خُمس إمدادات النفط العالمية عبر هذا الممر الضيق، فإن أي انقطاع هُناك يُنتج عواقب خطيرة على كل من أسواق الطاقة العالمية واقتصادات الخليج التي تعتمد على صادرات النفط.



وكان التخزين في الخارج يرتبط عادة بالدول المستوردة التي تسعى لبناء احتياطيات إستراتيجية، إلا أن التجربة المتأتية من الصراع الدائر بين إيران والولايات المتحدة ومشاكل المرور عبر هرمز أبرزت أهمية النظر إلى التخزين بشكل مُختلف من قبل منتجي النفط في الخليج. فمن خلال وضع مخزونات النفط الخام في الخارج، يمكن لموردي الخليج الاستمرار في خدمة العملاء حول العالم حتى مع انقطاع في قنوات التصدير التقليدية. وهكذا توفّر مرافق التخزين حماية ضد احتمال استخدام الوصول إلى الأسواق كسلاح، ممَّا يسمح للمُصدرين بالحفاظ على التدفُّقات التجارية حتى عندما تُهدد النزاعات الإقليمية طُرق النقل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تخزين النفط الخام بالقرب من الأسواق الرئيسة يُقلِّل من مُدة توصيل الشحنات، ويدعم استمرارية الإمدادات أثناء الطوارئ، ويُعزز قُدرة المنتجين على الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق وفُرص المُراجحة. كما يوّفر التخزين في الخارج مُرونة أكبر في إدارة المخزون. وخلال فترات ضعف الطلب، يمكن للمُنتجين الاحتفاظ بالكميات الزائدة في المخزونات بدلاً من تقليص الإنتاج. وفي الوقت نفسه، يُمكِّن الاحتفاظُ بالمخزونات في الخارج المُصدِّرين من الاستفادة من الأسعار الأعلى في المستقبل عن طريق طرح النفط في السوق عندما تصبح الظُروف أكثر مُلاءمة.

وبالفعل، قام كبار مُنتجي النفط في الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، بتوسيع استخدامهم لمرافق التخزين حول العالم وخاصة في آسيا وبشكل مُتزايد كوسيلة تحوُّط ضد أي اضطرابات محتملة في طرق النقل الإقليمية، بما في ذلك مضيقا هُرمز وباب المندب. وفي نظرة مستقبلية، من المُتوقع أن تواصل هذه الدول توسيع استثماراتها في التخزين حول العالم بوصفه جزءاً من جُهود طويلة الأمد لتعزيز أمن الطاقة، وحماية عائدات التصدير، وتعزيز سُمعتها كمورّد موثوق في أسواق النفط العالمية. وبالفعل، أعلنت السعودية مؤخراً عن خُطط لمضاعفة طاقتها لتخزين النفط في الخارج بحلول نهاية العقد الجاري.

ووفقاً للترتيب الخاص بالتخزين الخارجي، تقوم الدولة المنتجة إمَّا بشراء أو استئجار مرافق تخزين الخام في دولة مُضيفة، والتي عادةً ما تحصُل في أوقات الطوارئ على حقوق وصول تفضيلية إلى النفط المُخزَّن. وقد تنصُّ مثل هذه الاتفاقيات أيضاً على إعادة تصدير النفط الخام من موقع التخزين إلى دول ثالثة، ممَّا يمنح المُصدرين مُرونة إضافية في الاستجابة لطلبات السوق والتحديات اللوجستية.

> **من خلال وضع مخزونات النفط الخام في الخارج، يمكن لموردي الخليج الاستمرار في خدمة العملاء حول العالم حتى مع انقطاع في قنوات التصدير التقليدية**



ويُمكن تعزيز المبادرات الخاصة بالتخزين الخارجي من خلال الاستثمارات المتزامنة في سعة التخزين المحلية داخل دول الخليج نفسها. وسيوفر الجمع بين البنية التحتية للتخزين الأجنبية والمحلية مرونة أكبر أثناء انقطاعات الإمداد من خلال ضمان إمكانية زيادة المخزونات عند الحاجة، مما يُساعد على تجنُّب تباطؤ الإنتاج الناتج عن نقص مساحة التخزين وسعته.

وعلى الرغم من التكاليف الكبيرة المرتبطة بتخزين النفط، إلا أنَّ هذه النفقات تُعدُّ استثمارات أساسية في أمن الطاقة ومرونة سلاسل الإمداد. وفي الواقع، يرى كثير من المحللين أنَّ الاحتياطيات النفطية في الخارج جزء من مفهوم أوسع يُسمى «السيادة الاقتصادية»، يسمح للدول المنتجة بمُمارسة مزيد من السيطرة على إدارة الإمدادات وآليات الاستجابة للأزمات.

متطلبات موقع تخزين موثوق

ينبغي لأي موقع مُخصص لتخزين النفط أن يستوفي عدداً من المعايير الأساسية. أولاً وقبل كُل شيء، يجب أن تتوفر في الموقع ظُروف تخزين مُناسبة لنوع وجودة الوقود المُخزَّن. كما يجب أن تكون خصائصه الفيزيائية مُتوافقة مع مُتطلبات التخزين، مع مُراعاة المواصفات والحجم والسعة للخزانات المصممة لحفظ الاحتياطيات النفطية.

كما أن سهولة الوصول إلى وسائل النقل المختلفة مُهمة بالقدر نفسه، إذْ يجب أن يوفر موقع التخزين الفعَّال اتصالاً سلساً لكل من الشحنات الواردة والصادرة من خلال نظام نقل متكامل متعدد الوسائط. وينبغي أن تكون البنية التحتية قادرة على استيعاب خطوط الأنابيب والصهاريج والسفن العائمة والمتطلبات اللوجستية الأخرى لضمان النقل وإعادة التوزيع الفعَّال للنفط المُخزَّن.

وهُناك اعتبار مُهم آخر مطلوب وهو وجود قدر كاف من الفائض داخل النظام للحد من التعرُّض للإخفاقات الفردية أو الاختناقات التشغيلية. ويجب أن تأخذ جهود التخطيط في الاعتبار كلاً من التأثيرات المالية والأمنية للبنية التحتية للتخزين، بما في ذلك احتمال أن تصبح المنشآت أهدافاً غير مقصودة أو تتعرض لأضرار جانبية أثناء النزاعات الإقليمية، حتى عندما لا تكون الدولة المنتجة أو الدولة المضيفة مُتورطة فيها مُباشرة. وينبغي أن يكون التعامل مع مثل هذه المخاطر جزءاً من عملية التخطيط منذ البداية.

وفي السياق نفسه، تبقى الموثوقية السياسية والاستقرار طويل المدى اعتبارين لا غنى عنهما. وينبغي للدول المُصدرة للنفط التأكد من أن الحكومات المضيفة قادرة على حماية الأصول التي تُعدُّ أساسية لكل من الأمن الاقتصادي وأمن الطاقة. ونظراً للطبيعة المتحركة للعلاقات الدولية، تُعدُّ المُناقشات الشفافة حول تقاسُم المخاطر والمستويات المقبولة للتعرض جُزءاً أساسياً من عملية اختيار الموقع.

علاوة على ذلك، يُعدُّ قُرب مواقع التخزين من مراكز الاستهلاك الكُبرى للطاقة عاملاً أساسياً إضافياً. فعادةً ما توفِّر المنشآت الموجودة بالقرب من المصافي ومعامل المزج والخلط وشبكات التوزيع الكُبرى قيمة أكبر لأنها تُتيح تسليماً أسرع وتوزيعًا أكثر كفاءة للمُستخدمين النهائيين.

> **الاحتياطيات النفطية في الخارج جزء من مفهوم أوسع يُسمى «السيادة الاقتصادية»**

أخيراً، تُعزز إمكانية الوصول إلى البنية التحتية القادرة على دعم التخزين العائم داخل المياه الإقليمية بشكل كبير من الجاذبية لموقع ما. وتصبح هذه الميزة مُهمة بشكل خاص عند الجمع بينها وبين دور محدَّد في تجارة الطاقة، وشحنها، وأنشطة التحكيم على المستويين الإقليمي والعالمي.



الوجهات الرئيسة للتخزين الخارجي لنفط الخليج

بعد الانقطاعات الشديدة في إمدادات الطاقة الناتجة عن الصراع بين إيران والولايات المتحدة ومشاكل المرور عبر مضيق هرمز، بدأ النظر جدياً في إمكانية أن تلعب دول مستوردة للنفط مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند وسنغافورة دوراً متزايداً وموثوقاً لتخزين النفط الخليجي، بالإضافة طبعاً إلى روتردام في هولندا التي تلعب دوراً أساسياً في عمليات التخزين في أوروبا. وتقع هذه الدول الآسيوية الأربعة المهمة إستراتيجياً في إحدى أسرع المناطق نُمواً في استهلاك الطاقة في العالم وهي تستوفي العديد من الشروط اللازمة لتكون مراكز تخزين نفط فعَّالة. ويُمكن للمُنتجين الخليجيين توسيع شراكات التخزين الحالية مع هذه الدول بوصفه جزءاً من إستراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز المرونة، وتنويع ترتيبات أمن الإمدادات، وتقليل الاعتماد على طرق عُبور عُرضة للمخاطر. والملفت أنَّ لدى كُل من هذه الدول الآسيوية علاقات سياسية واقتصادية راسخة مع المُنتجين الخليجيين.

فقد طورت المملكة العربية السعودية شراكات كبيرة مع هذه الدول الأربعة من خلال آليات تشمل مجلس الشراكة الإستراتيجية السعودي–السنغافوري، ورؤية السعودية–اليابان ٢٠٣٠، ومجلس الشراكة الإستراتيجية السعودي–الهندي، وإطار الشراكة الإستراتيجية بين السعودية وكوريا الجنوبية. وبالمثل، عززت الإمارات العربية المتحدة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كل من هذه الدول عبر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة والترتيبات التعاونية ذات الصلة.

وتستضيف اليابان بالفعل احتياطيات نفطية تعود للسعودية والإمارات والكويت. ويستخدم هؤلاء المنتجون المرافق التخزينية اليابانية للحفاظ على أجزاء من مخزوناتهم من النفط الخام، لضمان استمرار التوريد للعُملاء في آسيا ودعم الوفاء بالالتزامات التعاقُدية. وبالمُقابل، تتمتع الحكومة اليابانية بحُقوق الوصول التفضيلية إلى هذه الاحتياطيات أثناء فترات الطوارئ.

وتمتلك كوريا الجنوبية حوالي ١٤٦ مليون برميل من سعة تخزين موزعة بين مُنشآت في جوجي، ويوسو، وأولسان. وهُناك، في أولسان، في مرافق تُديرها الشركة الوطنية الكورية للنفط، تستطيع الكويت تخزين ما يصل إلى أربعة ملايين برميل، بينما تُخزِّن السعودية نحو ٥,٣ مليون برميل. وفي الوقت نفسه، تستفيد الإمارات من ترتيب مشترك مع الشركة الوطنية الكورية للنفط لتخزين نحو أربعة ملايين برميل من النفط الخام الحامضي الخفيف. وتوفِّر عمليات الشركة الوطنية الكورية للنفط تأجير طاقة التخزين غير المستخدمة للمُنتجين الأجانب لكوريا الجنوبية حُقوق شراء تفضيلية في أوقات الأزمات. ولقد أشارت التقارير إلى أنه، ومُنذ اندلاع الأعمال العدائية في الخليج في شهر فبراير ٢٠٢٦، تُناقش السعودية والكويت والإمارات جدّياً مع السُلطات الكورية توسيع اتفاقيات التخزين الحالية.

> **يُعدُّ قُرب مواقع التخزين من مراكز الاستهلاك الكُبرى للطاقة عاملاً أساسياً**

وفي الهند، ومُنذ عام ٢٠١٨، خزّنت الإمارات حوالى خمسة ملايين برميل من النفط الخام في منشأة مانجالور المملوكة لحكومة الهند، التي تُشّغلها شركة الاحتياطي الإستراتيجي للنفط الهندية المحدودة. وتُشرف شركة أبوظبي الوطنية للبترول (أدنوك) على إدارة هذه الاحتياطات. وفيما تحتفظ نيودلهي بحق رفض المسّ بالمخزون في حال حدوث أي انقطاعات في الإمدادات، يسمح هذا الترتيب للإمارات بوضع خامها القابل للتصدير بالقُرب من مراكز الاستهلاك الرئيسة. وقد أثبتت هذه المرونة قيمتها بشكل خاص خلال فترة وباء كورونا بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، عندما أعادت الإمارات تصدير الخام من هذه الاحتياطيات لتلبية طلب العُملاء في الأسواق الآسيوية.

وتجعل البنية التحتية النفطية الواسعة، إلى جانب مكانة البلاد كمركز رائد لتزويد السُفن بالوقود، والتكرير، وتجارة النفط، والمُراجحة الطاقية، من سنغافورة وجهة جذابة بشكل مُتزايد للاستثمارات في التخزين الخارجي. ولقد اتفقت سنغافورة والسعودية في شهر أكتوبر ٢٠٢٦ على تخزين ما يصل إلى ٩ ملايين برميل من النفط في كُهوف تحت الأرض في جزيرة جورونغ اعتبارًا من النصف الثاني من عام ٢٠٢٧. وقد سبق ذلك قيام شركة أدنوك مُنذ شهر فبراير ٢٠٢٦ بتأجير سعة تخزين النفط الخام في المحطة العالمية الواقعة داخل ميناء جورونغ.

وبعيدًا عن هذه الدول الأربعة، تُمثل سريلانكا شريكاً مُحتملاً آخر لتخزين نفط الخليج. فإلى جانب الهند، التزمت الإمارات بدعم تطوير مركز طاقة في ترينكومالي، على الساحل الشمالي الشرقي لسريلانكا. وأدت المناقشات المتعلقة بهذا المشروع إلى توقيع مُذكرة تفاهُم ثُلاثية في شهر أبريل ٢٠٢٥. وتشمل الاتفاقية خططاً لتحديث مجمَّع الصهاريج، وإقامة بنية تحتية لتزويد السفن بالوقود، وبناء وصلات أنابيب تربُط ترينكومالي بالهند. ويمكن لهذه التطورات أن تُعزز بشكل كبير مُلاءمة هذا الموقع على المدى الطويل كمركز إقليمي لتخزين وتوزيع الطاقة.

وفي تطور متصل، يزيد مُنتجو النفط في الخليج من استخدامهم لمرافق التخزين الموجودة داخل المنطقة ولكن خارج مضيق هُرمز. فقد قامت سلطنة عُمان بتطوير مرافق تخزين في راس مركز على بحر العرب بسعة تُقارب ٢٠٠ مليون برميل. كذلك تُقدم إمارة الفجيرة في الإمارات سعة تخزين تبلغ حوالي ٧٠ مليون برميل وتعمل بوصفها مخرج تصدير مُهم من خارج هرمز. وفي مصر، يقع مركز تخزين النفط الخام الرئيس بسعة ٢٠ مليون برميل في سيدي كرير، وهي محطة التحميل لخط أنابيب السويس–المُتوسط (سوميد) الواقعة على شاطئ البحر المتوسط، حيث يتم إنشاء مرافق تخزين إضافية بسعة ١٦ مليون برميل.



يزيد مُنتجو النفط في الخليج من استخدامهم لمرافق التخزين الموجودة داخل المنطقة ولكن خارج مضيق هُرمز

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Jeddah

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64